

(١٦)

الرحمن على العرش استوى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ونبيه محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد؛ فقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية فيما قرأناه في الدرس الماضي كلاماً لابن الماسحشون رحمه الله، وهو من الأئمة المتقدمين من طبقة مالك ابن أنس. ونواصل مع شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في نقل المأثور عن السلف المتقدمين. ((وَفِي كِتَابِ "الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ" الْمَشْهُورُ عِنْدَ أَصْحَابِ أَبِي حَنِيفَةَ الَّذِي رَوَاهُ بِالْإِسْنَادِ عَنِ أَبِي مُطِيعٍ "الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَلْخِيِّ" قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنِ الْفِقْهِ الْأَكْبَرِ فَقَالَ : لَا تُكْفِّرَنَّ أَحَدًا بِذَنْبٍ، وَلَا تَنْفِ أَحَدًا بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَلَا تَتَبَرَّأَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا تُوَالِي أَحَدًا ذُوْنَ أَحَدٍ، وَأَنْ تَرُدَّ أَمْرَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ إِلَى اللَّهِ ﷻ)). قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: الْفِقْهُ الْأَكْبَرُ فِي الدِّينِ خَيْرٌ مِنَ الْفِقْهِ فِي الْعِلْمِ، وَلَآنَ يَفْقَهُ الرَّجُلُ كَيْفَ يَعْبُدُ رَبَّهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ الْعِلْمَ الْكَثِيرَ اهـ.

قَالَ أَبُو مُطِيعٍ : قُلْتُ : أَخْبِرْنِي عَنِ أَفْضَلِ الْفِقْهِ قَالَ : تَعَلَّمَ الرَّجُلُ الْإِيمَانَ، وَالشَّرَائِعَ وَالسُّنَنَ، وَالْحُدُودَ، وَاخْتِلَافَ الْأَئِمَّةِ، وَذَكَرَ مَسَائِلَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَسَائِلَ الْقَدَرِ، وَالرَّدَّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ بِكَلَامٍ حَسَنٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ. ثُمَّ قَالَ: قُلْتُ: فَمَا تَقُولُ فِيمَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَيَتَّبِعُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنْاسٌ فَيَخْرُجُ عَلَى الْجَمَاعَةِ هَلْ تَرَى ذَلِكَ قَالَ : لَا، قُلْتُ : وَلِمَ. وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُوَ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ، قَالَ: كَذَلِكَ وَلَكِنْ مَا يُفْسِدُونَ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُونَ مِنْ سَفْكِ الدَّمَاءِ وَاسْتِحْلَالِ الْحَرَامِ)).

انتقل الشيخ رحمه الله لذكر كلام أبي حنيفة، وهو الإمام الفقيه المعروف الذي قيل عنه "الناس في الفقه عيالٌ على أبي حنيفة"، فإن الله ﷻ آتاه من النظر وموارد النظر وتشقيقه ما لم يؤت غيره. فكان رحمه الله له قدم صدق في هذا الباب - باب الفقه. وتفقه عليه كثير من الناس. وإن كانت بضاعته رحمه الله في الحديث دون الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد وغيرهم، ولكن هو رحمه الله هو من أئمة الدين الإثبات ومن لهم قدم صدق في هذا وهو كذلك على السنة. وإنما ساق الشيخ هذه الجمل قبل الدخول في موضوع الصفات ليبين أن أبا حنيفة رحمه الله كان على سنة السلف المتقدمين، فقد أتى بِجُمْلٍ لا تتعلق بموضوع الأسماء و الصفات ليبين كيف كان معتقده رحمه الله. وكان له كتاب اسمه "الفقه الأكبر". وإنما سماه فقهاً أكبر مقارنة بما يتعلق بالشرائع والفروع، فإنها بالنسبة إليه فقهاً أصغر. وقد رواه أصحابه وهو أبو مُطِيعِ الْبَلْخِيِّ.

فكان من جملة ما قال ((لَا تُكْفِّرَنَّ أَحَدًا بِذَنْبٍ)) وبهذا خرج عن سمت الخوارج. ((وَلَا تَنْفِ أَحَدًا بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ)) ومراده بذلك عدم إخراج مرتكب الكبيرة عن مسمى الإيمان. فهي بهذا السياق المراد بها بذنب، أي بعمل غير مكفر. ((وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ مَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ وَمَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ)) وهذا يتعلق بمسألة القدر السابق، وفيها ردٌ على القدرية الذين نفوا قدر الله السابق وقالوا أن الأمر أنْفٌ. ((وَلَا تَتَبَرَّأَ مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)).

الله ﷺ)) وبهذا خرج عن وصف الخوارج والروافض، فإن الخوارج يكفرون أصحاب الجمل وأصحاب صفين وعلي وعثمان والحكمين ومن وافقهما ومن لم يكفرهما، فكانت هذه طريقة الخوارج. كما أن الروافض يكفرون كل من خالف علياً ﷺ. قال ((وَلَا تُؤَالِي أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ، وَأَنْ تَرُدَّ أَمْرَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ إِلَى اللَّهِ ﷻ)) أي لا تفرق بين أصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم على ملة واحدة. فكما نهينا عن التفريق بين رسل الله - فقد ذم الله من فعل ذلك وقال {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنُكْفِرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا (١٥٠) أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا (١٥١)} (النساء). وإنما أكفرهم الله لأن طريقة الأنبياء واحدة ودعايتهم واحدة، فكذلك أصحاب نبينا ﷺ ﷺ طريقة واحدة وملتهم واحدة، فلا يجوز التفريق بينهم وموالاة أحد دون أحد، بل نواليهم جميعاً ونزلهم منازلهم نحفظ لهم مراتبهم. ((وَأَنْ تَرُدَّ أَمْرَ عُثْمَانَ وَعَلِيٍّ إِلَى اللَّهِ ﷻ)) يعني أن ما وقع في تلك الفتنة من لغط، فنكل ما لم يجب علينا إلى الله ﷻ ولا نشغل به ذمنا. ((قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَلْفَقَهُ الْأَكْبَرُ فِي الدِّينِ خَيْرٌ مِنَ أَلْفَقِهِ فِي الْعِلْمِ)) وذلك أن حقيقة الفقه من حيث الوضع هو الفهم، معناه في اللغة الفهم، وأعظم فهم يحصله الإنسان هو ما يتعلق بالعلم بالله تعالى وبأصول الإيمان. ((وَلَأَنْ يَفْقَهُ الرَّجُلُ كَيْفَ يَعْبُدُ رَبَّهُ خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَجْمَعَ الْعِلْمَ الْكَثِيرَ)) أي أن ثمرة العلم هو العمل، فإذا فقه العبد كيف يعبد ربه، وهذه الكيفيات بمعرفة الشرائع، خيرٌ من أن يجمع علماء ثم لا يعمل به. إذا عرف كيف يعبد ربه بأن يحقق الإخلاص ويكون في قلبه من معاني العلم بالله من مقتضى أسمائه وصفاته، فقليل علمه خير من كثير عمل غيره ممن ينشغل بالرسوم والهيات دون الحقائق والكيفيات.

قال ((قَالَ أَبُو مُطِيعٍ : قُلْتُ : أَخْبِرْنِي عَنْ أَفْضَلِ أَلْفَقِهِ قَالَ : تَعَلَّمَ الرَّجُلُ الْإِيمَانَ، وَالشَّرَائِعَ وَالسُّنَنَ، وَالْحُدُودَ، وَاخْتِلَافَ الْأُئِمَّةِ - وَذَكَرَ مَسَائِلَ الْإِيمَانِ، ثُمَّ ذَكَرَ مَسَائِلَ الْقَدْرِ، وَالرَّدَّ عَلَى الْقَدْرِيَّةِ بِكَلَامٍ حَسَنٍ لَيْسَ هَذَا مَوْضِعُهُ)) يعني أرشده لطريقة التعليم النافع، وهو أن يعلم غيره ما يحتاج إليه من الاعتقادات النافعة والشرائع العملية ويكف عما سوى ذلك. وقوله ((وَاخْتِلَافَ الْأُئِمَّةِ)) أراد ما اختلفوا فيه من المسائل الاجتهادية، حتى يتبين فيها له وجه الصواب. ولم يزل العلماء يحكون الخلاف في المسائل، وإنما المذموم هي المسائل الكلامية التي لا طائل من وراءها، وإنما أحدثها المتكلمون، وليست مسائل سلفية نبوية اشتغل بها أهل العلم والإيمان. ثم سأله عن مسألة الخوارج فقال ((ثُمَّ قَالَ : قُلْتُ : فَمَا تَقُولُ فِي مَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ فَيَتَّبِعُهُ عَلَى ذَلِكَ أَنَسٌ فَيَخْرُجُ عَلَى الْجَمَاعَةِ هَلْ تَرَى ذَلِكَ قَالَ : لَا)) وقد كان زمن أبي حنيفة رحمه الله ومن سبقه شهد فصولاً من الاحتراب والخروج والإنكار. وكان مما تقدمه حادثة القراء، وهم الذين خرجوا على الحجاج بن يوسف الثقفي، وهم من أفاضل الأمة، لكنهم تجمعوا لما رأوا ظلمه وغشمه. وخرج إليهم الحجاج بالجيوش وقتلهم شر قتلة في موقعة دير الجماجم. فكان السلف بعد ذلك يتواصلون بالسمع والطاعة وعدم الخروج أبراراً كانوا أو فجاراً كانوا حتى يموت الظالم ويستراح منه ولا تسفك الدماء وتثار الدهماء ويقع من المفاصد ما قد علم قديماً وحديثاً. فلهذا أثر رحمه الله هذا الأمر.

قال ((قُلْتُ : وَلِمَ . وَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ بِالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ وَهُوَ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ، قَالَ : كَذَلِكَ)) أي أنه أقره على ما قاله من حق أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة، لكنه نظر إلى الأمور مجتمعة. نظر بكلتا العينين. وغالباً ما يخطئ الناس بالنظر لطائفة من النصوص ويغضون عن طائفة أخرى. أما الفقيه الموفق الحكيم فينظر للنصوص مجتمعة ويوازن بين

المصالح والمفاسد. ولذلك قال أبو حنيفة: هو كذلك، وما تقول حق، "وَلَكِنْ مَا يُفْسِدُونَ أَكْثَرَ مِمَّا يُصْلِحُونَ مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ وَاسْتِحْلَالِ الْحَرَامِ"، يشير بذلك لطريقة الخوارج الذين يتخذون من مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر سُلماً لاستباحة الدماء واستحلال الحرام. وهذا أمر قد استقر عليه أهل السنة والجماعة، حتى ابن تيمية قال إنه لا يكاد يُرى في طائفة خرجت على ذي سلطان إلا وكان في خروجهم من الشر أعظم مما كانوا يرجونه من الخير. وليس من لازم ذلك أن يعقل الإنسان لسانه أو يمسك بنانه عن الأمر بالمعروف أو الكتابة فيه، بل يجتهد في الأمر والنهي والمناصحة ويبدل قصارى جهده في بيان الحق ويدفع المنكر ما استطاع، لكن لا يبلغ بذلك مبلغ الخروج والمنازعة التي نهى عنها النبي ﷺ. أراد الشيخ رحمه الله بهذا أن يقدم بتقديمات عن حال أبي حنيفة رحمه الله وأنه على السنة. ولعله لاحظ أن بعض الناس ينال من أبي حنيفة رحمه الله فأراد تبيان حاله.

وقال بعد ذلك ((قَالَ: وَذَكَرَ الْكَلَامَ فِي قِتَالِ الْخَوَارِجِ وَالْبُعَاةِ إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ عَمَّنْ قَالَ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ فَقَدْ كَفَرَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} (طه ٥) وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ. قُلْتُ: فَإِنْ قَالَ إِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَلَكِنَّهُ يَقُولُ لَا أَدْرِي الْعَرْشُ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ؟ قَالَ: هُوَ كَافِرٌ لِأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ فِي السَّمَاءِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى فِي أَعْلَى عَالَمِينَ وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلٍ - وَفِي لَفْظٍ - سَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَمَّنْ يَقُولُ لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ، قَالَ: قَدْ كَفَرَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} (طه ٥) وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ، قَالَ: فَإِنَّهُ يَقُولُ: عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى وَلَكِنْ لَا يَدْرِي الْعَرْشُ فِي الْأَرْضِ أَوْ فِي السَّمَاءِ، قَالَ: إِذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ.

فَفِي هَذَا الْكَلَامِ الْمَشْهُورِ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ عِنْدَ أَصْحَابِهِ أَنَّهُ كَفَرَ أَلْوَاقِفَ الَّذِي يَقُولُ: لَا أَعْرِفُ رَبِّي فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ، فَكَيْفَ يَكُونُ الْجَا حِدُ النَّافِي الَّذِي يَقُولُ: لَيْسَ فِي السَّمَاءِ أَوْ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَاحْتِجَّ عَلَى كُفْرِهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} (طه ٥) قَالَ وَعَرْشُهُ فَوْقَ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ. وَبَيَّنَّ بِهَذَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} (طه ٥) يُبَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ، فَوْقَ الْعَرْشِ، وَأَنَّ الْإِسْتِوَاءَ عَلَى الْعَرْشِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ نَفْسَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ، ثُمَّ أَرَدَفَ ذَلِكَ بِتَكْفِيرٍ مَنْ قَالَ إِنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، وَلَكِنْ تَوَقَّفَ فِي كَوْنِ الْعَرْشِ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ، قَالَ: لِأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ أَمْ فِي الْأَرْضِ، قَالَ: لِأَنَّهُ أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ لِأَنَّ اللَّهَ فِي أَعْلَى عَالَمِينَ، وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلٍ، وَهَذَا تَصْرِيحٌ مِنْ أَبِي حَنِيفَةَ بِتَكْفِيرٍ مَنْ أَنْكَرَ أَنَّ يَكُونَ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ وَاحْتِجَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فِي أَعْلَى عَالَمِينَ وَأَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلٍ وَكُلُّ مَنْ هَاتَيْنِ الْحَجَّتَيْنِ فِطْرِيَّةٌ عَقْلِيَّةٌ، فَإِنَّ الْقُلُوبَ مَفْطُورَةٌ عَلَى الْإِفْرَارِ بِأَنَّ اللَّهَ فِي الْعُلُوِّ، وَعَلَى أَنَّهُ يُدْعَى مِنْ أَعْلَى لَا مِنْ أَسْفَلٍ، وَقَدْ جَاءَ اللَّفْظُ صَرِيحًا عَنْهُ بِذَلِكَ فَقَالَ: إِذَا أَنْكَرَ أَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَقَدْ كَفَرَ.))

نعم سبحان الله أين يذهبون؟ هذا أبو حنيفة إمام ينتسب إليه فتمام من المسلمين في مشارق الأرض و مغاربها، وهذا كلامه الصريح الواضح في إثبات علوه تعالى خلافاً لمن يعتقد من ينتسب إليه من الماتريدية وغيرهم ممن يقولون "لا ندري" أو يقولون "الله في كل مكان" ونحو ذلك، ويفرون من العبارة الواضحة {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} (طه ٥). فأبو مطيع سأل أبو حنيفة سؤالاً مباشراً عن يقول لا يدري هل ربه في السماء أو الأرض، فأكفره بذلك لأن هذا من المعلوم القطعي من الدين بالضرورة،

ومن المعلوم من الفطر بالضرورة أن الله تعالى في العلو. ثم يستدل أبو حنيفة رحمه الله بقوله {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} (طه ٥) فما من عربي سوي السليقة إلا ويعلم من معنى {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} (طه ٥) معنى العلو. فيراجع في قوله "ما يدري العرش في الأرض أم في السماء"، يعني كأنه نوع من المجادلة، قال "نعم هو استوى على العرش" لكن لا يدري العرش في السماء أو الأرض، فأعظم ذلك أبو حنيفة وأكفر من قال بذلك، وقال بأن الله في أعلى عليين وأن من قال ذلك فقد كفر. بهذا الوضوح وبهذا الحسم كان السلف ينظرون لمسألة العلو. فيتبين بهذا أن الخلف مهما ذوقوا من العبارات، ومهما حالوا أن يفرقوا الصفة ويقولون "طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم" - يريدون أن يموهوا على الأتباع أن إيمان السلف إجمالي وأن الخلف هم من حققوا ودققوا. يقال لهم: ما تقولون في هذا التفصيل الدقيق الذي يراجع فيه أبو مطيع أبا حنيفة في مسألة العلو فيضع النقاط على الحروف ويصدر الأحكام في تكفير من أنكر علوه ﷻ فوق خلقه واستوائه على عرشه.

إذن هذا كلام أبي حنيفة واستنبط الشيخ من كلامه أنه يثبت علو الله بدليلين فطريين ثابتين:

أحدهما دلالة الفطرة على أن الله ﷻ في العلو فما من إنسان سوي إلا ويجد في قلبه اعتقاداً بأنه ﷻ في جهة العلو، لا يمين ولا يسار ولا خلف ولا تحت.

الدليل الفطري الثاني في حال الدعاء؛ أنه يدعى من أعلى لا من أسفل. فإذا دعى العبد ربه سافر قلبه إلى العلو لا يتجه يمنة ولا يسرى - كما حكينا لكم في قصة أبي جعفر الهمداني مع الجويني.

ثم انتقل لمثال آخر فقال ((وَرَوَى هَذَا اللَّفْظَ عَنْهُ بِالْإِسْنَادِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْأَنْصَارِيُّ الْهَرَوِيُّ بِإِسْنَادِهِ فِي كِتَابِ "الْفَارُوقِ". وَرَوَى هُوَ أَيْضًا وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ أَنَّ هِشَامَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ الرَّازِيَّ - صَاحِبَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، قَاضِي الرَّيِّ - حَبَسَ رَجُلًا فِي التَّجْهِمِ، فَتَابَ فَجِيءَ بِهِ إِلَى هِشَامٍ لِيُطْلِقَهُ فَقَالَ: أَلْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْبَةِ، فَاْمْتَحَنَهُ هِشَامٌ فَقَالَ: أَتَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ، وَلَا أَدْرِي مَا بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ. فَقَالَ "رُدُّوهُ إِلَى الْحَبْسِ فَإِنَّهُ لَمْ يَتُبْ".))

هذا صاحب محمد بن الحسن، ومحمد بن الحسن هو صاحب أبي حنيفة. فهشام بن عبيد الله الرازي كان قاضياً على الري - وهي المسماة الآن طهران، فحبس رجلاً في التجهم. والتجهم يعني نفي الصفات، لأن جهماً من أشهر مقالاته الباطلة نفي صفات الله ﷻ. فلما قيل إنه تاب أتى به ليثبت توبته فقال ((فَقَالَ: أَلْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْبَةِ)) فامتحنه، وهذا من شأن القاضي أن يمتحن صدق توبته فقال ((أَتَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ)) جملتان، فقال ((أَشْهَدُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى عَرْشِهِ، وَلَا أَدْرِي مَا بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ)) ولا يسعه إلا أن يقول ذلك، لأن الله صرح بذلك في كتابه {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} لا يمكن أن ينكر هذه الجملة، لكن هشام بن عبيد الله أرادها محققة مفسرة، يعني بأن معناها أنه ﷻ غير حالٍ بَيْنَ خَلْقِهِ وغير مختلط بهم، بل هو سبحانه وتعالى بذاته فوق عرشه. ولهذا أردفها بهذه الجملة وقال ((بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ)) لأن الجهمية أوائلهم بالذات حلولية يقولون أن الله ﷻ في كل مكان. فألزمه أن يحقق هذه الكلمة بأن يقول ((بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ)) فلما قال ((وَلَا أَدْرِي مَا بَائِنٌ مِنْ خَلْقِهِ)) قال ((رُدُّوهُ إِلَى الْحَبْسِ فَإِنَّهُ لَمْ يَتُبْ)) يعني لم يتب - وإن ادعى التوبة. ومعنى ((بَائِنٌ)) أي منفصل. بينما كانت الجهمية وأوائلهم يزعمون أنه ﷻ في جمع الأمكنة، ويستدلون بقوله {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ} (الحديد ٤)

وقوله ﷺ {إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا} وكان السلف يصيحون بهم يقولون "بعلمه"، يعني ليس بذاته. حتى أن الإمام أحمد قال: افتتح ﷺ الآية بـ "علمه" وختمها بـ "علمه" في قوله تعالى {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} (المجادلة: ٧) فقال "افتتحها بالعلم واختتمها بالعلم". فالمراد بالمعية ليس معية الذات بل معية السمع والبصر والقدرة وسائر صفات الربوبية.

((وَرَوَى أَيْضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ مُعَاذِ الرَّازِيِّ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ عَلَى الْعَرْشِ بَائِنٌ مِنَ الْخَلْقِ، وَقَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا، وَأَخْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا، لَا يَشْكُ فِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ إِلَّا جَهْمِي رَدِيءٌ ضَلِيلٌ، وَهَالِكٌ مُرْتَابٌ، يَمْزُجُ اللَّهَ بِخَلْقِهِ وَيَخْلِطُ مِنْهُ الذَّاتَ بِالْأَفْذَارِ وَالْأَنْتَانِ".))

هذا لازم مذهبهم والعياذ بالله حلولية الجهمية الذين يزعمون أن الله في كل مكان. لازم مذهبهم أن يكون الله تعالى مختلطًا بخلقه، لا ينزه عن المخلوقات بما فيها من الأقدار والأنتان. وإنما يذكر السلف مثل هذه العبارات ليبينوا شناعة القول ولوازمه، حتى تحصل الثفرة منه. لكن هذه كانت مقالة أوائل الجهمية الذين كانوا حلولية، أما متأخروهم فإنهم أتوا بالنقائص، فصاروا يقولون "أنه ﷺ لا فوق ولا تحت ولا شمال ولا يمين ولا أمام ولا خلف". يعني ينكرون الجهات الست كلها. "ولا داخل العالم ولا خارج ولا محاذ ولا مباين ولا محايث ولا بجانب ولا ولا ولا" هكذا مقالة متأخري الجهمية. وهي في الواقع تدل على العدم. حتى قيل: لو أريد أن يعرف العدم بتعريف ما وجد أدق من هذا التعريف.

أما مقالة السلف فهي المقالة التي تقع على القلوب والأفئدة وقع قطر السماء على الأرض الميتة يقولون: أنه ﷺ بذاته فوق سماواته، مستوٍ على عرشه، بائنٌ من خلقه، ليس فيه شيء من خلقه، ولا في خلقه شيء منه. هكذا لو قلت هذا للعجائز والشيوخ والصبيان وسائر الناس؛ أن ربنا ﷺ في أعلى عليين فوق جميع خلقه ومنفصل عنهم ليس مختلطًا بهم، لأذعنوا ورضوا وقبلوا واطمأننت نفوسهم وقرت عيونهم. وهم لا يجدون غضاضة في قبول ذلك. ولو ذكرت لهم المقالات الأخرى لاستشككوا واستشنعوا هذه المقالات.

((وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ الْمُدِينِيِّ لَمَّا سُئِلَ مَا قَوْلُ أَهْلِ الْجَمَاعَةِ قَالَ: "يُؤْمِنُونَ بِالرُّؤْيَةِ وَالْكَلامِ، وَأَنَّ اللَّهَ فَوْقَ السَّمَاوَاتِ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى، فَسُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ} (الْمُجَادَلَةُ: ٧) فَقَالَ: إِفْرَأُ مَا قَبْلَهَا {أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ} (الْمُجَادَلَةُ: ٧)) يعني يشير لأنها معية العلم.

((وَرَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي عَيْسَى التِّرْمِذِيِّ قَالَ: هُوَ عَلَى الْعَرْشِ كَمَا وَصَفَ فِي كِتَابِهِ؛ وَعِلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ. وَرَوَى عَنْ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى {الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى} (طه: ٥) فَقَالَ: "تَفْسِيرُهُ كَمَا تَقْرَأُ، هُوَ عَلَى الْعَرْشِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، مَنْ قَالَ غَيْرَ هَذَا فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ"))

وهذا يدلنا يردناكم الله أنه إذا وجدت في كلام السلف قولهم "قراءته تفسيره" فإن هذا ليس تفويضا كما يظن المغفلون. إذا قال السلف "قراءته تفسيره" وأرادوا بذلك أن ينفوا التفسيرات المحدثة المزعومة، كتفسير الجهمية الاستواء بالاستيلاء ونحو ذلك، فهذا

هو مَعْنَى قولهم "قراءته تفسيره". لا يقصدون بأن تفسيره هو أن تقرأ ألفاظًا دون معاني، لا، مرادهم أن اللفظ الذي تقرأه وله مَعْنَى في العربية قَدْ وضعه العرب للدلال على مَعْنَى فهو تفسيره، لا تبحث عن غيره. لا تبحث عن مَعْنَى مجازي، هذا مرادهم.

((وَرَوَى أَبُو الْقَاسِمِ اللَّالِكَايِيُّ -صَاحِبُ أَبِي حَامِدِ الْإِسْفَرَايِينِيِّ- فِي "أُصُولِ السُّنَّةِ" بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ -صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ- قَالَ: "اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ ﷻ : مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ مِمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا، فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ. اهـ"))

هذا من النصوص العزيزة البينة التي يُعَوَّلُ عليها في بيان هذه المسألة. ومحمد بن الحسن يحكي الإجماع في هذا النص لأنه قال ((اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ)) إذن هذه حكاية إجماع، علام؟ على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقات. إذن طريقة الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب إثبات ما جاء في القرآن وما جاء في الأحاديث من صفات رب العالمين. قَالَ ((الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ ﷻ)) إذن هذا رد مذهب النفاة. قال ((مَنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ)) أي من غير التفسيرات المحدثثة التي أحدثها الجهمية، وهي ما يسمونه بالمجاز؛ ليس المراد بكذا كذا بل المراد بكذا كذا. فإذا رد بهذا في قوله ((مَنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ)) على المعطلة. ((وَلَا وَصْفٍ وَلَا تَشْبِيهِ)) هذا رد على الممتلة، لأنه يرد على طرفي الضلالة. قال فمن ((فَمَنْ فَسَّرَ الْيَوْمَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَقَدْ خَرَجَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ)) يعني من فسر شيئًا منها بأن قَالَ: المراد بكذا كذا، وخرج عما وضعت له في أصل اللغة، فقد خرج عما كان عليه النبي ﷺ وأتى بشيء من كيسه لا دليل عليه. قال ((وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا، وَلَكِنْ أَفْتَوْا بِمَا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ثُمَّ سَكَتُوا)) يعني لم يصفوا، يعني لم يضيفوا الصِّفَاتِ، لا أنهم "لم يصفوا" يعني لم يثبتوا الصفات، لا، لأنه قال في مطلع كلامه ((اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ ﷻ)) فمراده بقوله فإنهم ((فَإِنَّهُمْ لَمْ يَصِفُوا وَلَمْ يُفَسِّرُوا)) يعني لم يضيفوا ولم يثبتوا. وأيضًا ((وَلَمْ يُفَسِّرُوا)) أي لم يسلكوا مسلك التحريف في صرف الكلام عن ظاهره لغير ظاهره، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة. ((ثُمَّ سَكَتُوا)) يعني لم يزيدوا على ذلك واكتفوا بما دل عليه الكتاب والسنة. ((فَمَنْ قَالَ بِقَوْلِ جَهْمٍ فَقَدْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ، فَإِنَّهُ وَصَفَهُ بِصِفَةٍ لَا شَيْءَ)) جهم سلك سبيل النفي والسلب فيقول ليس بكذا وليس بكذا، فأدى به ذلك أن يصفه ﷻ بأنه لا شيء، أي بالتعطيل. هذا مَعْنَى كلام مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الذي نسبه لجميع الفقهاء في المشرق والمغرب.

ثم قال ((مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ أَخَذَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَطَبَقْتَهُمَا مِنَ الْعُلَمَاءِ- وَقَدْ حَكَى عَلَى هَذَا الْإِجْمَاعِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْجَهْمِيَّةَ تَصِفُهُ بِالْأُمُورِ السَّلْبِيَّةِ غَالِبًا أَوْ دَائِمًا. وَقَوْلُهُ: " مِنْ غَيْرِ تَفْسِيرٍ " أَرَادَ بِهِ تَفْسِيرَ الْجَهْمِيَّةِ الْمُعْطَلَةِ الَّذِينَ ابْتَدَعُوا تَفْسِيرَ الصِّفَاتِ بِخِلَافِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالتَّابِعُونَ مِنَ الْإِثْبَاتِ ")).

(س:⁽¹⁾)

(1) أحد الأخوة يسأل سؤالاً من بعيد والصوت غير واضح.

الجواب: هو المعنى الذي وضع له ويسمونه "الحقيقة" هو المعتبر. وأما ما قد يكون عند بعض الناس "مجازاً" فهذا لا يصار إليه حتى عندهم إلا بدليل. يعني مثلاً حينما يقال بحر، فالأصل في البحر في أصل وضعه في اللغة ماذا؟ هذا الماء المتلاطم هذا البحر. فإذا قيل فلان "عالم بحر"، علمنا بأن هذا نوع من التجوُّز يعني أنه واسع العلم. إذا كان كريماً فقول "بحر"، فَإِنَّهُ أريد بذلك واسع العطاء. فيحتاجون ما يسمونه بالقرينة التي تخرجه عن المعنى الحقيقي الذي وضع له إلى معنَى مجازي. والخلاف بين الأصوليين وبين العلماء في "الحقيقة والمجاز" محفوظ. لكن حتى لو سلمنا بانقسام الكلام لحقيقة ومجاز فإن القائلين بالمجاز لا يفتحون الباب على مصراعيه بحيث يقع عبث في الكلام ولا يصبح للكلام خطام ولا زمام ولا يعرف مراد قائله به. القائلون بالمجاز يقولون الأصل في الكلام أن تراد به الحقيقة ولا يصح نقله من حقيقته إلى مجازه إلا بدليل. ذلكم الدليل يسمونه القرينة. ثم يشترطون شرطاً آخر وهو أن يكون هناك ما يسمونه بالعلاقة، لا بد أن يكون هناك علاقة بين اللفظ المدعى وبين المعنى المراد. فمثلاً لو قال إنسان مثلاً "عزام أسد" فإن كلمة أسد في أصل وضعها تعني الحيوان المعروف ملك الغابة، فلا يمكن أن يكون المراد أن عزام كذلك لأن عزام بشر سوي. فقد دلت القرينة البصرية على أنه ليس ذلك المشار إليه، لكن أيضاً لا بد من العلاقة، والعلاقة هي الشجاعة. فلا بد أن يثبت أن عزام شجاع حتى يقال عزام أسد، وهكذا. ولهم أيضاً شروط غير هذه. والقصد أن القائلين بالمجاز يحترمون أنفسهم ولا يقولون بالمجاز مطلقاً. لو قيل بذلك لبطلت العقود والمناكحات وحصل أن كل أحد يقول "أنا لم أرد بكلمة كذا كذا بل أردت بما كذا وكذا". إذن كيف يمكن ضبط الحدود والعقود والأمور؟ لا بد من صيرورة لشيء متفق عليه، وعند الانتقال لغيره يطلب الدليل.